

وإذ يضع في عبء مسادى التوجيهية لسياسات وبرامج
الإجتماعية الأهميّة إيمانه في المستقبل القريب^(٨٢)

وف قطع تأثيره نحو مسار تكفل التنسيق داخل منظومة
الأمم المتحدة لتسهيل بعث شامل للرعاية الاجتماعية
الإنسانية، سعى^(٨٣) لسياسات المتكاملة التي تدعم
بعضها بعض لخدمة الأهداف الإنسانية والاجتماعية، يرتكز على
محاسن العدالة الإنسانية

١ - شدد على عدالة الاجتماع هي من أهم أهداف
العدالة الاجتماعية

٢ - يطلب أن تجري تجربة تحدّى مفاهيم العدالة الاجتماعية
كأساس هذه العدالة: حفظها وبرامجه الإنمائية الوطنية، مع إعطاء
الابلوره لمعنى حرّيـة سـوقـيـةـ المتـصلـةـ بالـعـالـةـ وـالـتـعـلـيمـ وـالـرـعـاـيـةـ
الـصـحـيـهـ وـتـعـدـدـ وـتـكـافـيـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ وـرـفـعـ مـسـتـوىـ
الـعـسـكـرـيـةـ

٣ - يوصي هذه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة
المتحدة^(٨٤) بـعـدـ خـارـجـةـ عنـ نـظرـهاـ فيـ قـضـيـاتـ التـنـمـيـةـ
الـإـنـجـاعـيـةـ وـمـدـدـ خـارـجـةـ إـنـسـانـ،ـ مـفـروـرـةـ تـحـقـيقـ العـدـالـةـ
الـإـنـجـاعـيـةـ لـلـحـمـمـ

٤ - يطلب أن لا يرى لعام آن يولي، في الدراسات
والمنشورات التي يعودها سـيرـ المـصـاصـاتـ الدـولـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ،ـ بماـ
فيـ تـشـهـيـدـ تـسـمـيـةـ حـالـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ فـيـ الـعـالـمـ،ـ اـهـتـمـاـ
لـقـضـيـاتـ العـدـالـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ،ـ صـفـةـ خـاصـةـ لـسـبـلـ تـحـقـيقـ الـهـدـفـ
لـلـفـقـسـ

٥ - يطلب إلى هذه الأمم المتحدة الاجتماعية، لدى قيامها
في دورها أن تـعـدـ سـيـسـيـاـتـ وـرـصـدـ تـفـيـدـ خـطـطـ وـبـرـامـجـ الـعـلـمـ
لـدـهـيـهـ وـصـفـهـ خـارـجـةـ مـسـادـىـ التـوـجـيـهـيـةـ بـالـسـيـسـيـاـتـ
وـالـبـلـغـيـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ لـمـسـادـىـ الـإـنـجـاعـيـةـ فـيـ الـمـسـيـقـيـلـ القـرـيبـ،ـ أـنـ
تـظـرـ فيـ تـسـمـيـةـ الـعـدـالـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ بـلـمـسـكـةـ تـحـقـيقـ الـعـدـالـةـ
لـأـسـسـ

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٢/١٩٨٩ - حالة الاجتماعية في العالم

١٣ - محسن الأنصاري ، الاجتماعي ،
مسـادـىـ وـبـرـامـجـ الـعـالـمـ العـامـةـ ١٠٠ـ/ـ٤ـ المـؤـرـخـ فيـ
٤٠ـ/ـ١٩٨٧ـ ،ـ وـقـرـارـيـ المـجـلـسـ ٤٠ـ/ـ١٩٨٧ـ ،ـ وـقـرـارـيـ المـجـلـسـ ٤٠ـ/ـ١٩٨٧ـ ،ـ
١٣ـ سـيـسـيـاـتـ وـبـرـامـجـ الـعـالـمـ العـامـةـ ١٠٠ـ/ـ٤ـ المـؤـرـخـ فيـ ٢٥ـ/ـ٥ــ ماـيـوـ ١٩٨٧ـ .ـ

وإذ يدرك الدور الحيوى الذي تؤديه المحتنة في توفير الموارد
ودور التنسيق الذى يتبعـنـ أنـ يـؤـدـيـهـ مـرـزـ التـسـمـيـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ
وـالـشـفـقـةـ الـإـنـسـانـيـةـ التـابـعـ لـلـأـمـمـ الـعـالـمـ ،ـ وـحـاصـهـ دـورـ هـيـرـ مـيـهـ
الـجـرـيـمةـ وـالـقـضـاءـ الـجـنـائـيـ ،ـ فـيـ تـعـزـيزـ التـعـارـفـ الـدـولـيـ فـيـ مـيـدـانـ
الـجـرـيـمةـ وـالـقـضـاءـ الـجـنـائـيـ .ـ

١ - يدعـوـ لـجـنـةـ مـنـ الجـرـيـمةـ وـمـاـفـحـتـهـ إـلـىـ إـلـاءـ هـذـهـ
خـاصـهـ فـيـ أـعـمـالـهـ لـتـعـزـيزـ التـعـارـفـ الـدـولـيـ فـيـ مـيـدـانـ مـكـافـحـهـ الـجـنـائـيـ
الـنـظـمـةـ :

٢ - يطلب إلى الحكومـاتـ والمـنظـارـ الـدـولـيـ والمـنظـارـ الـعـالـمـيـ
الـحـكـومـيـةـ الـمـهـتـمـةـ بـالـأـمـرـ أـنـ تـعـاـونـ مـعـ النـجـنـةـ لـتـحـقـيقـ مـلـكـ اـعـمـهـ
وـأـنـ تـقـدـمـ إـلـىـ الـلـجـنـةـ ،ـ عـنـ طـرـيـقـ الـأـمـمـ الـعـالـمـ لـعـامـ ،ـ مـقـرـرـاتـ هـيـرـ مـيـهـ
تـعـزـيزـ التـعـارـفـ الـدـولـيـ فـيـ مـيـدـانـ مـكـافـحـهـ الـجـرـيـمةـ الـنـظـمـةـ

٣ - يطلب إلى اللـجـنـةـ أـنـ تـنـظـرـ فـيـ لـطـرـقـ الـكـفـلـةـ عـمـرـ
لـتـعـاـونـ الـدـولـيـ فـيـ مـيـدـانـ مـكـافـحـهـ الـجـرـيـمةـ الـنـظـمـةـ أـحـدـ
لـهـسـبـانـ عـلـىـ النـحـوـ الـوـاجـبـ آرـاءـ الـحـكـومـاتـ وـاـسـطـنـظـمـاتـ وـمـؤـسـسـاتـ وـمـؤـسـسـاتـ
الـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ ،ـ وـأـنـ تـقـدـمـ آرـاءـ إـلـىـ الـمـحـلـسـ فـيـ
الـعـادـيـةـ الـأـوـلـىـ لـعـامـ ١٩٩٢ـ

١٥ - جـلـسـةـ الـعـامـ ١٥
٢٤ـ أيـارـ/ـماـيـوـ ١٩٨٩

٧١/١٩٨٩ - تحقيق العدالة الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ سـبـتمـبرـ ١٩٨٧ـ،ـ وـقـرـارـ المـجـلـسـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـإـنـجـاعـيـةـ ١٩٨٨ـ/ـ٤٦ـ المـؤـرـخـ فيـ ٢٧ـ أيـارـ/ـماـيـوـ ١٩٨٨ـ

وإذ يضع في اعتباره تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة^(٨٥)
بـمـوـجـ الـبـشـرـيـةـ بـاتـخـادـ إـجـرـاءـاتـ مـشـرـكـةـ وـمـرـدـةـ لـرـفـعـ مـسـوـيـ
الـعـيـشـةـ وـتـحـقـيقـ الـعـالـةـ الـكـامـلـةـ وـتـهـيـةـ الـظـرـفـ وـلـتـقـدـمـ وـلـتـنـمـيـةـ
الـمـدـانـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـإـنـجـاعـيـ

وإذ يضع في اعتباره أنه ينبغي، وفقاً لإعلان القدم والتنمية^(٨٦)
المـدـانـ الـإـنـجـاعـيـ،ـ أـنـ يـقـومـ التـقـدـمـ وـالـتـنـمـيـةـ فـيـ المـدـانـ الـإـنـجـاعـيـ
عـلـىـ أـسـاسـ اـحـتـرـامـ كـرـامـةـ إـنـسـانـ وـقـيمـ .ـ وـأـنـ يـكـملـ
حقـوقـ إـنـسـانـ وـالـعـدـالـةـ الـإـنـجـاعـيـةـ^(٨٧)

وـاقـنـاعـأـ مـنـهـ بـأـهـمـيـةـ زـيـادـهـ توـسـعـ الـعـاوـنـ الـدـولـيـ وـالـإـقـلـيمـيـ وـ
تعـزـيزـ التـقـدـمـ الـإـنـجـاعـيـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـطـنـيـ

(٨٢) وـقـرـارـ الجمعـيـةـ العـامـةـ ٢٤٥٢ـ (ـ٤ـ)ـ ١٢٤ـ ،ـ المـادـ

(ج) فصلاً يدرس، تبعياً لقرار المجلس ٤٠/١٩٨٧ تنفيذاً كاملاً، أثر التعديلات الهائلة والمدروسة الخارجية للبلدان النامية على الحالة الاجتماعية

١١) فصلاً تدمجاً في الاستنتاجات الفردية الواردة في الفصول التي تتناول مشاكل اجتماعية محددة، وتوضع في السياق العام للحالات الاقتصادية والاجتماعية في العالم:

٢ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، عن طريق المجلس، عن العمل المضطلع به داخل منظمة الأمم المتحدة لإدخال تحسين ومزد من التطوير على المؤشرات الكمية والكيفية التي تقيس بدقة الحالة الاجتماعية ومستويات المعيشة لسكان العالم، لاسيما في البلدان النامية.

٤ - يطلب كذلك إلى الأمين العام، أن يقوم، عند إعداده لتقريره القادم عن حالة الاجتماعية في العالم بإيلاء أولوية عليا لتحليل المؤشرات الأساسية للتقدم الاجتماعي ومستويات المعيشة، وأن يجري تحليلًا ساماً للأسباب والظروف الرئيسية التي تفسر الاتجاهات السلبية في تلك المؤشرات؛ ويجب أن تربط الفصول المخصصة لدراسة مسارات اجتماعية محددة بالحالات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، معأخذ الظروف الوطنية والدولية على لسانه في الاعتبار.

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٧٣/١٩٨٩ - ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى النظام العنصري والاستعماري في جنوب أفريقيا من آثار ضارة بالمجتمع بحقوق الإنسان

ن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١٥ سبتمبر إلى فاري الجمعية العامة ١٥/٣٩ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ٩٥/٤١ المؤرخ في ٤ كانون لأول/ديسمبر ١٩٨٦.

١٦) يعرب عن تقديره للمقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات السيد أحمد خليفة، لتقريره

لستكميل^(١)،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم بالنسبة إلى زيادة الوعي بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي ومستويات معيشة أفضل على نحو المعهد في ميثاق الأمم المتحدة، وبالعقبات التي توجه تحقيق مزيد من التقدم،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدني مستويات دخل الفرد وإزاء حالات الانخفاض الشامل في مستويات المعيشة والمؤشر الرئيسي للرفاه الاجتماعي في عدد كبير من البلدان النامية خلال التسعينات.

وإذ يعيد تأكيد الهدف المشترك الذي تمثل في تحقيق رفاه سكان العالم، من خلال بذل الجهد الوطني والدولي، لاسيما فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للتنمية الاجتماعية - الأغذية والعمل والإسكان والتعليم والرعاية الصحية،

وإذ يعتبر أن هناك حاجة لبذل جهد أكبر لدراسة ونشر البيانات عن الحالة الاجتماعية القائمة في العالم، لاسيما الحالة في البلدان النامية،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم بالنسبة إلى إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ يؤكد الحاجة إلى نظرة شاملة ومتكلمة للعلاقات المتداولة بين المشاكل الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية

١ - يؤكد من جديد أن تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم^(٢) سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عملاً بقرار الجمعية ٤٠/٤٠ وقرار المجلس ٤٠/١٩٨٧ و٥٢/١٩٨٧:

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين، عن طريق المجلس في دورته العاشرة الأولى لعام ١٩٩٠، صيغة موسعة لتقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم، وينبغي أن تتضمن ما يلي

(أ) فصلاً خاصاً مخصصاً لإعطاء نظرة شاملة عن الاتجاهات العامة في المؤشرات الرئيسية للحالات الاجتماعية ومستويات المعيشة على نطاق عالمي، لاسيما في البلدان النامية، مع إيلاء اعتبار خاص لتلك الحالات التي وجدت فيها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، اتجاهات سلبية ومستويات متخصصة في دخل الفرد خلال التسعينات؛

(ب) فصلاً خاصاً عن تحليل للعلاقة بين الاتجاهات في الاقتصاد العالمي والاتجاهات في الحالة الاجتماعية، يستعمل على إسقاطات حتى سنة ٢٠٠٠، مع الاهتمام بصفة خاصة بالبلدان النامية؛